

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الوكالة الأفريقية للتنمية المتكاملة، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمّم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070113 020113 12-60514X (A)



البيان

منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في أوغندا

هناك العديد من الإجراءات التي تُتخذ فيما يتصل بالعنف ضد النساء والفتيات في أوغندا. ومع أن حكومة أوغندا تسعى إلى مكافحة ذلك العنف، فإن هناك حاجة إلى تدخل الجهات الفاعلة الأخرى في ذلك السعي. وهذا دليل على الحاجة إلى ضرورة اتخاذ جميع الجهات المعنية في البلد، لاسيما منظمات المجتمع المدني، إجراءات عاجلة لمنع حدوث تلك الانتهاكات، وإلى قيام شركاء التنمية بدعم تلك المبادرات.

وتشير تحليلات أجرتها الوكالة الإفريقية للتنمية المتكاملة إلى أن أسباب تلك الانتهاكات متعددة، منها ما يعود إلى القيم الاجتماعية والثقافية، ومنها ما نشأ عن السياق السياسي والاقتصادي. ونحن نواجهه في أوغندا حيث تعمل مشاكل انتهاك حقوق النساء والفتيات في الأشكال التالية:

النساء

تواجه النساء في أوغندا مشاكل ناشئة عن العادات الاجتماعية والثقافية؛ وحقوق المتزوجات تُنتهك في الكثير من الأحيان وينظر الرجال في المناطق الريفية في معظم أنحاء أوغندا إلى النساء نظرهم إلى الحمير إذ يعتبرون أنه يتعين عليهن القيام بجميع أعباء المنزل من جلب الماء، وجمع الحطب، والعناية بنظافة الأطفال، وطهي الطعام، وتنظيف المنزل. ومسؤوليات الرجل في المنزل قليلة: فالعمل المنزلي في نظرهم، كما كان الحال في نظر آبائهم وأجدادهم، مسؤولية المرأة. وهناك عنف منزلي في شكل تعرض المرأة لسوء المعاملة والضرب من طرف زوجها؛ بل يحدث أن يقتلها، وفي حالة الانفصال لا يقتسم الطرفان الممتلكات التي اكتسبها أثناء الزواج معا، وذلك بالرغم من أن الحكومة سنت قانونا ينظم إجراءات الطلاق. ومعظم النساء غير المتعلمات يخشين اللجوء إلى القانون ومقاضاة أزواجهن، بما يستتبع ذلك من معاناة، ويلجأ بعضهن إلى بيع الجنس في المدن، أو إلى الخدمة في المنازل، أو النوم في الشوارع.

الفتيات

تعاني الفتيات في أوغندا معاناة شديدة، سواء كنّ متعلمات أو غير متعلمات. ومعظم العنف ضدهن هو نتيجة الأزمة الاقتصادية الناشئة عن قلة العمالة المتاحة في البلد للعمال المهرة أو غير المهرة على حد سواء. وظهرت مؤخرا في أوغندا شركات احتيال

تتكسب من تصدير الفتيات الأوغنديات إلى بلدان آسيوية مثل الصين وماليزيا. وتؤخذ تلك الفتيات إلى تلك البلدان بجدعة الذهب للحصول على عمل بأجر جيد، ويُجرن بعد وصولهن هناك على العمل قسرا في مجال الجنس، وما يتلقينه من أموال تحتفظ به تلك الشركات. ومن أنشطة تلك الشركات قتل تلك الفتيات وبيع كلاً من يشتريها من الدول بسعر مرتفع. والعديد من الفتيات أُخذن من أوغندا واختفين من البلدان الآسيوية بتلك الطريقة. وبلغت منظمنا شائعات تقول إن الكلي تُستخدم لصنع بعض الأدوية، ولكننا لسنا متأكدين من شكل استخدام الكلي البشرية.

وتوجد أيضا حالة الفتيات اللائي لم يتمكن من مغادرة أوغندا واضطروا إلى العمل في تجارة الجنس، وخاصة في كمبالا وفي مدن صغيرة داخل البلد. ومعظمهن معروضات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واستنتجنا أن الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد ازدادت بسبب الفقر. فالفقر هو أكبر عوامل انتشار ذلك المرض في أفريقيا، وخاصة في أوغندا. وتحاول حكومة أوغندا مكافحة ممارسة ختان الإناث ولكنها ممارسة تتم في الحفاء، ولا بد من السعي إلى القضاء عليها بمساعدة شركاء التنمية في أوغندا.

وترى بعض الثقافات وبعض المؤسسات الدينية أنه يجوز تزويج الفتيات في سن مبكرة. وقد سنت حكومة أوغندا قانونا بشأن هذه القضايا ولكن الممارسة لا تزال موجودة. وبعض الآباء لا يقومون بتعليم بناتهم اعتقادا منهم بأنه لا قيمة للفتاة إلا بتزويجها بمقابل، كالمهر.

وهناك حالات يقوم فيها رجال بتلطيخ سمعة شابات والتسبب في إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويحدث أن يتفاوض أحدهم مع والدي الفتاة ويدفع لهما مالا من باب الشفقة. وقد تأكدت منظمنا من حدوث ذلك في منطقة عملياتها في غرب أوغندا. وتسفر تلك الحالات عن الحمل المبكر الذي يتسبب بدوره في انقطاع الفتاة عن التعليم.

حلول لمعالجة المشاكل الناجمة عن العنف ضد المرأة والفتاة في أوغندا

تعترزم وکالتنا القيام بما يلي:

- تنفيذ مشاريع في مجال المساواة بين الجنسين: ستقوم منظمنا بتوعية الرجال بقضايا المساواة بين الجنسين، والقيام في جميع المناطق بنشر المعلومات ورصد ما إذا كان الرجال يستفيدون منها بتطبيقها في منازلهم.
- تنفيذ مشاريع تتصدى للاتجار بالفتيات إلى بلدان آسيا: تنفذ وکالتنا مشروعا لمكافحة الاتجار بالبشر، على نطاق صغير في أوغندا، وتنوي توسيعه ليشمل مناطق

أخرى بحيث يتلقى الجميع في أوغندا رسائل توعية في هذا الشأن. وسيمكن بذلك التصدي للشركات التي تحتال على الفتيات وتأخذهن إلى الخارج.

- تنفيذ مشاريع لمكافحة العنف المتزلي: ستنفذ وكالتنا تلك المشاريع بعد الحصول على الموارد لتمويلها. وإننا نبحث عن شركاء في التنمية لتنفيذ مشاريع لمكافحة العنف المتزلي في أوغندا.
- القيام بتخطيط مشترك للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات في أوغندا: ستنظم وكالتنا اجتماعات للتخطيط المشترك مع مختلف الجهات المعنية، لاسيما حكومة أوغندا ومختلف منظمات المجتمع المدني، بهدف تحديد سبل المضي قدما في تدابير التصدي لذلك العنف.
- جمع التبرعات لمشاريع القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في أوغندا: ستتخذ وكالتنا تدابير لجمع التبرعات لتنفيذ مشاريع مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في أوغندا. وستتصل في ذلك بشركاء التنمية المحتملين، لاسيما منظمات الأمم المتحدة المهتمة، للحصول على موارد لتمويل هذه المشاريع.

الصعوبات التي تعترض جهود التصدي للمشاكل وسد الثغرات المذكورة أعلاه

- لا يوجد دعم مالي للتصدي لتلك المشاكل من خلال تنفيذ مشاريع لمكافحتها في البلد. ولا يوجد أي دعم مالي مخصص لمعالجة تلك المشاكل، سواء من الحكومة أو من الشركاء في التنمية.
- لا توجد سياسات مصممة خصيصا للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات في أوغندا. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة تعميم تلك السياسات على المنظمات ذات المركز الاستشاري لكي ترشدنا في قيامنا بالأنشطة على المستوى الشعبي.